المدرسة التقليدية Traditional or Classical Theory

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

أولاً- المدرسة التقليدية.

ثانياً- افتراضات النظرية التقليدية(الكلاسيكية).

ثالثاً- أفكار آدم سميث في الاقتصاد الدولي.

رابعاً- نظرية المزايا النسبية:

أ. الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تحليل ريكاردو.

ب. كيف يتم حساب المزايا النسبية؟.

ج- مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقا للمزايا النسبية.

Scanned by CamScanner

أولاً- المدرسة التقليدية :

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية Classical theory in international trade في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كردّ فعل لمذهب التجاريين merchandise Doctrine والذي كان يحمل لواء الدعوة إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كميّة ممكنة من المعادن النفيسة، حيث كانت هذه الأخيرة مقياساً لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت.. فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية. ومُظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط.

فلقد أوضحت هذه النظرية أن حرية التجارة الخارجية هي الطريق لزيادة ثروة البلاد الحقيقية. وبالتالي قوتها الاقتصادية. وترتيباً على ذلك كانت حرية التجارة الخارجية في نظر مفكري المدرسة الكلاسيكية أفضل من عدم حرية التجارة الخارجية.

ثانياً- افتراضات النظرية التقليدية(الكلاسيكية) :

يعتبر آدم سميث في كتابه ثروة الأمم ١٧٧٦ م أن تقسيم العمل الدولي، الناتج عن اتساع نطاق السوق، يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة. **وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.**

والتجارة الدولية في رأي آدم سميث، تقوم **بوظيفتين هامتين:**

فهي أولاً : تخلق مجالاً لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر،

Scanned by CamScanner

وهي ثانياً: تتغلب على ضيق السوق المحلي من خلال استيراد المواد التي تكلفه كثيراً أو التي لا يستطيع إنتاجها أصلاً.

حيث بدأ بتعريف **ثروة الأمة على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية** وليس قدرتها على تراكم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة. ولقدّ اعتقد " سميث " إن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الانتاجية، حيث يصبح الأفراد أحراراً في اختيار الأنشطة التي تحقق لهم مصالحهم. وهذا الدافع وحده " **تحقيق المصلحة الفردية** " يدفع الأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع قدراتهم الخاصة، هكذا يتّم تقسيم العمل بما يحقق أعلى انتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة.

وعلى هذا لم يؤمن" سميث "بأهمية دور الدولة في التدخل بالنشاط الاقتصادي كما نادى المركنتاليين، بل على العكس اعتقد" سميث بوجود يدّ خفية تسعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل عندما يكون الأفراد أحراراً في اختيار الأنشطة الاقتصادية التي تحقق مصلحتهم الشخصية، في إطار القانون والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة، وربما الدور الوحيد الذى يمكن أن تلعبه الحكومة من وجهة نظر سميث يتلخص في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة تناقصية دون أي شوائب احتكارية. فقدّ بين أن الاكتفاء الذاتي وعدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصص في العمل يؤدى إلى انخفاض في الانتاج والدخل ومستوى المعيشة والنتيجة خسارة الدول كلها. ولذلك نادى بالحرية الاقتصادية عموماً، وكذلك في مجال التجارة الخارجية وإزالة جميع القيود التي نادى بها التجاريون لتنظيم التجارة الخارجية، والذى يعتبره آدم سميث الأساس الأول والعامل الفعّال في وفرة الانتاج وزيادة ثروات الأمم. وأساس دعوى آدم سميث للتخصص وتقسيم العمل الدوليين، هو أن الانتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تمتع بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل، يُعدُّ كافياً لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقة مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل

Scanned by CamScanner

بينهما. ولقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التي تتّم بين أحد الدول وباقي دول العالم، فقد استنتج سميث أن الدول مثل الأفراد يجب أن يتخصصوا في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة مطلقة واستيراد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى شركاء التجارة بميزة مطلقة. بمعنى آخر فإن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة بوحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركائها في التجارة.

لقدّ عمدً سميث إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي ساعدته على ذلك وهي:

١- وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين.

٢- قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل.

٣- دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين.

٤- حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد.

٥- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج داخل البلد الواحد.

٦- حرية المبادلات.

ثالثاً- أفكار آدم سميث في الاقتصاد الدولي:

لقد اعتبر سميث أن الدولة مثل الأفراد يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة واستيراد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى شركاء التجارة بميزة مطلقة، بمعنى آخر فإن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة بوحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركائها في التجارة.

Scanned by CamScanner

افترض أن العالم يتكون من دولتين فقط هما انكلترا والبرتغال. وأن هناك سلعتين فقط يتّم إنتاجهما في الدولتين هما المنسوجات والزيوت. كما افترض أن تكلفة الإنتاج تقدّر بساعات العمل المبذول في إنتاج السلعتين كما يتضح من الجدول التالي:

	المنسوجات/ متر	زيوت/ الجالون
انكلترا	١ ساعة	٤ ساعة
البرتغال	٢ ساعة	٣ ساعة

تفسير الجدول:

- في إنكلترا: إنتاج الجالون الواحد من الزيوت يكلف ما يعادل ٤ أمتار من المنسوجات (ويعرف ذلك بالسعر النسبي بين السلعتين) ففي ظلّ غياب النقود فإن أي فرد يستطيع أن يقايض جالون واحد من الزيوت مقابل ٤ أمتار من المنسوجات في أسواق إنجلترا.
- في البرتغال: إنتاج جالون الواحد من الزيوت يتكلف ما يعادل تكلفة ٢/٣ متر من المنسوجات، ويستطيع أي فرد في البرتغال مقايضة جالون واحد من الزيوت مقابل ١.٥ متر من المنسوجات.
- ويتضح من ذلك أن إنكلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات، حيث أن المتر من المنسوجات في إنجلترا يحتاج إلى عدّد أقلّ من ساعات العمل مقارنة بالبرتغال (التكلفة في إنكلترا = ١ ساعة للوحدة، أقلّ من التكلفة في البرتغال = ٢ ساعة).
- ومن ناحية أخرى فإن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الزيوت حيث يحتاج الجالون من الزيوت في البرتغال إلى عدّد أقلّ من ساعات العمل مقارنة بإنكلترا

Scanned by CamScanner

(التكلفة في إنكلترا ٤ ساعة للجالون – أكبر من التكلفة في البرتغال – ٣ ساعة للجالون).

- وهكذا فإن هناك فرص لقيام التجارة بين الدولتين نظرا لاختلاف المزايا المطلقة بينهما. وفقا لآدم سميث فإن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، أيّ التي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل (مقدرة بساعات العمل)، معنى ذلك أن إنجلترا تتخصص في إنتاج وتصدير المنسوجات، والبرتغال تتخصص في إنتاج وتصدير الزيوت.

التخصص المقصود في هذه الحالة هو التخصص الكامل، بمعنى أن إنجلترا تقوم بتوجيه كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها لإنتاج المنسوجات وتعتمد في استهلاكها للزيوت على الاستيراد من البرتغال. وفي نفس الوقت توجه البرتغال كل الموارد المتاحة لديها لإنتاج الزيوت فقط وتعتمد بصورة كاملة على الاستيراد من إنكلترا في استهلاكها من المنسوجات. **وبالتالي الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين الدولتين هو أن يكون معدل التبادل الخارجي أعلى من معدل التبادل الداخلي ولو بوحدة واحدة.**

ونستطيع **تعريف معدل التبادل الدولي على انه المعدل الذي يتم على أساسه تبادل السلع بين الدولتين.**

ماهي الانتقادات الموجهة لآدم سميث:

١- لم تستطع نظرية سميث تحديد معدل تبادل دولي دقيق بينما اكتفت فقط بتحديد حدّ أدنى وحدّ أقصى لقيام التجارة الخارجية.

٢- يؤدي تطبيق هذه النظرية إلى انكماش التجارة الخارجية لأن ليس كل الدول تتمتع بمزايا مطلقة.

Scanned by CamScanner

٣- اعتقد سميث أن التجارة الخارجية هو امتداد للتجارة الداخلية وهذا مخالف للحقيقة.

٤- إن العمل بمبدأ الحرية المطلقة غير صحيح لأنه لا بدّ من وجود عوائق وقيود خاصة على حركة عوامل الانتاج.

٥- لقد افترض سميث في نظريته وجود دولتان فقط وهذا غير منطقي والأمر أكثر تعقيد من ذلك .

رابعاً- نظرية المزايا النسبية

نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو:

في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب قدم ريكاردو نظريته عن النفقات النسبية

أ. الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تحليل ريكاردو:

- وجود دولتين وسلعتين ونوعين من عناصر الإنتاج.

- حرية التجارة والمنافسة الكاملة.

- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلع.

- الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة، وأن كل نوع من تلك الموارد متماثل تماما. مثلاً عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة.

- إن عناصر الإنتاج المختلفة (العمل – رأس المال – الأرض) تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى أخر على المستوى المحلي، بينما لا يمكنها أن تتحرك من دولة إلى أخرى.

Scanned by CamScanner

– ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.

– أن بكلفة الإنتاج ثابتة، وساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة تظل كما هي بصرف النظر عن الكمية المنتجة منها، إن ثبات التكاليف هو السبب وراء الاتجاه إلى التخصص الكامل بعد قيام التجارة.

– التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي إلى التوظيف الكامل.

اعتبر ريكاردو أن حرية حركة عناصر الإنتاج على المستوى المحلي من نشاط إلى آخر. فذكر أن عنصر العمل ورأس المال سوف يتجهان إلى الأنشطة التي تعظم الإنتاجية والعوائد الحدية، ويستمر التحرك حتى تتساوى العوائد الخاصة بعناصر الإنتاج في الأنشطة المختلفة.

أما على المستوى الدولي فإن الوضع مختلف تماماً، حيث أن عناصر الإنتاج لا يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى ولكن كل دولة يجب أن تتخصص من خلال تحويل الموارد لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية.

ب. كيف يتم حساب المزايا النسبية؟

لنأخذ المثال التالي:

	المنسوجات/ المتر	الزيوت/ الجالون
فرنسا	2ساعة	1ساعة
ألمانيا	3 ساعة	4 ساعة

Scanned by CamScanner

من الجدول نلاحظ أن ألمانيا لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين، وبالتدقيق في وضع ألمانيا نلاحظ أنها أقل كفاءة في إنتاج السلعتين ولكن بنسبة متفاوتة. إن تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا مقارنة بتكلفة إنتاجها في فرنسا يمكن حسابها كالاتي:

تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا / تكلفة إنتاج الزيت في فرنسا X ١٠٠=

١/٤ x ١٠٠= ٤٠٠ %

معنى ذلك أن تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا تمثل 400 % من تكلفتها في فرنسا، من ناحية أخرى فإن تكلفة إنتاج المنسوجات في ألمانيا تمثل 150 % فقط من تكلفتها في فرنسا.

من الواضح أن نقص الكفاءة في إنتاج المنسوجات أقل من نقص الكفاءة في إنتاج الزيت، وهو ما يعني أن ألمانيا لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات من إنتاج الزيت على الرغم من عدم تمتعها بأي ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

أما بالنسبة لفرنسا فهي كما لاحظنا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين ولكن بحساب التكاليف النسبية نجدّ أن فرنسا أكثر كفاءة نسبية بنسبة متفاوتة، حيث أن تكلفة إنتاج الزيت في فرنسا مقارنة بتكلفة إنتاجها في ألمانيا تمثل 25 % بينما تكلفة إنتاج المنسوجات في فرنسا تمثل 66,7 % من تكلفتها في ألمانيا.

وهكذا فإن فرنسا أكثر كفاءة في إنتاج الزيت عن إنتاج المنسوجات، وهو ما يعني أن فرنسا لديها ميزة نسبية في إنتاج الزيت عنه في إنتاج المنسوجات على الرغم من تمتعها بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

Scanned by CamScanner

وعليه حسب تحليل ريكاردو يمكن أن تقوم التجارة بين كل من فرنسا وألمانيا حيث تتخصص فرنسا في إنتاج الزيت وهي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية وتقوم ألمانيا بالتخصص في إنتاج المنسوجات وهي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية.

السؤال الآن هو ما هي المكاسب التي يمكن أن تتحقق بالنسبة للدولتين بعد التجارة وفقا لتحليل ريكاردو؟.

ج- مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقا للمزايا النسبية:

الافتراض الأول: افترض ريكاردو أن كل دولة تستهلك وحدة واحدة فقط من السلعتين قبل وبعد التجارة، هذا الافتراض في الحقيقة إنما يجعل المكسب الذي يمكن أن يتحقق من التجارة إنما ينحصر في تخفيض تكلفة الإنتاج بعد قيام التجارة بدلاً من زيادة الكمية المستهلكة من السلعتين.

الافتراض الثاني : يتعلق بمعدل التبادل الدولي حيث ذكر أن كل دولة تقوم بمبادلة وحدة من الزيت مقابل وحدة من المنسوجات. معنى ذلك أن تقوم فرنسا تتخصص في إنتاج الزيت وألمانيا في إنتاج المنسوجات ثم يتّم التبادل بينهما على أساس جالون من الزيت مقابل متر من المنسوجات، والمعيار يشترط أن المعدل الدولي يجب أن يقع بين المعدلين الداخلين للدولتين حتى يحقق مكاسب بالنسبة لهما.

المعدل الداخلي في فرنسا: ١ جالون من الزيت = ١/٢ متر من المنسوجات

المعدل الداخلي في ألمانيا: ١ جالون من الزيت = ٤/٣ = 1,33 متر من المنسوجات

المعدل الدولي المقترح وفقا لريكاردو: ١ جالون من الزيت = ١ متر من المنسوجات

Scanned by CamScanner

فإننا نلاحظ أن المعدل الدولي المقبول يجب أن يكون وحدة واحدة من الزيت مقابل عدد من وحدات من المنسوجات أكبر من 0,5 ياردة وأقل من 1,33 ياردة. وهو ما يحققه بالفعل المعدل الدولي الذي اقترحه ريكاردو.

أولا: تكلفة الإنتاج قبل قيام التجارة:

إن التكلفة الكلية مقدرة بساعات العمل بالنسبة للسلعتين. تكلفة الإنتاج في فرنسا قبل التجارة = تكلفة إنتاج وحدة من الزيت + تكلفة إنتاج وحدة من المنسوجات = ١ + ٢ = ٣ ساعات عمل.

أما في ألمانيا تكلفة الإنتاج قبل التجارة = ٤ + ٣ = ٧ ساعات عمل.

ثانيا: تكلفة الإنتاج بعد التجارة:

إذا قامت فرنسا بالتخصص في إنتاج الزيت (التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية)، فإنها تحتاج وحدتين من الزيت، الوحدة الأولى تخصص للاستهلاك المحلي والثانية للتصدير إلى ألمانيا مقابل وحدة واحدة من المنسوجات، في هذه الحالة فإن تكلفة الإنتاج تصبح ساعتين عمل.

تكلفة الإنتاج في فرنسا بعد التجارة = وحدة من الزيت للاستهلاك المحلي + وحدة من الزيت للتصدير إلى ألمانيا = ٢ ساعة عمل.

نلاحظ أن تكلفة الإنتاج بالنسبة لفرنسا قد انخفضت بمقدار ساعة عمل واحدة. المكسب من التجارة = تكلفة الإنتاج قبل التجارة – تكلفة الإنتاج بعد التجارة (١ ساعة عمل = ٣ ساعة عمل – ٢ ساعة عمل)

بالنسبة لألمانيا فإنها تتخصص في إنتاج المنسوجات (التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية) وهي تحتاج إلى إنتاج وحدتين من المنسوجات، الوحدة الأولى للاستهلاك المحلي

Scanned by CamScanner

والوحدة الثانية للتصدير إلى فرنسا مقابل وحدة واحدة من الزيت، وفي هذه الحالة فإن تكلفة الإنتاج تصبح ٦ ساعات عمل.

تكلفة الإنتاج في ألمانيا بعد التجارة = وحدة منسوجات للاستهلاك المحلي + وحدة منسوجات للتصدير لفرنسا = ٣ ساعات + ٣ ساعات = ٦ ساعات عمل

نلاحظ أن تكلفة الإنتاج بالنسبة لألمانيا قد انخفضت أيضا بمقدار ساعة عمل واحدة.

المكسب من التجارة = تكلفة الإنتاج قبل التجارة – تكلفة الإنتاج بعد التجارة (١ ساعة عمل = ٧ ساعات – ٦ ساعات)

يجب أن نأخذ هنا أن المكسب من التجارة ليس بالضرورة أن يظهر في صورة انخفاض في التكاليف وإنما قد يتحقق من خلال زيادة مستوى الاستهلاك من أحد السلعتين أو السلعتين معاً. كذلك فإن المكاسب من التجارة ليس بالضرورة أن تتوزع بالتساوي بين أطراف التبادل، المهم في هذه الحالة أن تحقق كل دولة قدرا من المكاسب قدّ يفوق أو يقل أو يساوي ما يحصل عليه شركائها في التجارة.

..... انتهت المحاضرة .....

د. فراس الأشقر

Scanned by CamScanner